المبين

مجلّة فصليّة محكّمة

تعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مجازةٌ من وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
معتمدةٌ لأغراض التّرقية العلميّة

السنة الثامنة- العدد الثامن عشر

شهر رمضان ١٤٤٤هـ- نيسان ٢٠٢٣م

مِنْ فَرائدِ الاستعمالِ اللُّغويِّ
للإمامِ عليٍّ (عليه السلام) في نهج البَلاغة

م. د. محمد خلف كاظم الخيكاني

مديرية تربية بابل

م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني

مديرية تربية النجف الأشرف

The Uniqueness of Language Usage
of Imam Ali (Pb) in Nahjul-Balagha

Dr. Muhammad Khalaf Kazem Al-Khikani

Babylon Education Directorate

Dr. Haider Hadi Khalkhal Al-Shaibani

Najaf Education Directorate

ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى رصد عدد من الاستعمالات اللغوية والنحوية التي انفرد بها أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، وهي أنماط نحوية فصيحة جاءت على وفق سنن العرب في كلامها، وعلى وفق معايير علماء العربية فيما يصح الاستشهاد به، لكنَّه لم ينلْ استحقاقه في الميدان النحوي، على الرغم ممَّا هو، إذ هو منهل ثرٌّ للغة العربية وعلومها، ومعينٌ للفصاحة والبيان، والبلاغة والإتْقان، الهدف من ذلك تزويد العربية بتراكيب نحوية جديدة يمكن الإفادة منها في الدرس اللغوي والنحوي والقياس عليها، ومن هنا وقع الاختيار على عنوان: (مِنْ فَرائدِ الاستعمالِ اللُّغويِّ للإمامِ عليٍّ (عَليهِ السّلام) في نهج البَلاغة).

Abstract

This research seeks to monitor a number of linguistic and grammatical uses that are unique to the Commander of the Believers (peace be upon him) in Nahjul-Balagha, which are eloquent grammatical patterns came according to the Sunnah of the Arabs in her words, and according to the standards of Arab scientists in what may be cited, but it did not gain its merit in Grammar field, it is a rich tributary of the Arabic language and science, and a fountain of eloquence, rhetoric and proficiency, the aim of this is to provide Arabic new grammatical structures that can be used in the lesson of language and grammar and measurement.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على النبيِّ العربيِّ الأمينِ، سَيِّدِنا محمدٍ (صلى الله عليه وآله) خاتمِ المرسَلين، وعلى آله الطاهرينَ، وصَحبِهِ الغُرِّ الميامين، ومَن دعا بدعوتِه بصدقٍ وإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمّا بعدُ..

فلا يَخفى على أرباب الفكر اللغوي أنَّ كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) عامة والمختار في (نهج البلاغة) هو في أعلى مدارج البلاغة والفصاحة والبيان، يزخر باستعمالات لغوية فريدة، واستعمالات نحوية مقيسة، الوقوف عندها يحلُّ كثيرا من المشكل الذي رافق الدرس النحوي في طائفة من مسائله في التقعيد والقياس؛ لأن كلامه (عليه السلام) هو الكلام العربي الفصيح بعد كلام الباري عزَّ وجلَّ، وكلام نبيِّه المصطفى (صلى الله عليه وآله)، وقد ضمَّ نَفَحاتٍ من كلامِ العزيز الجبّار، وقَبَساتٍ من بَدائع النبيِّ المختار، وحوى من الأَساليب النحوية أعلاها، وتضمَّن من جواهر المعاني أعلاها، ولا شك في ذلك، فهو ((كلام دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين))[1].

وهذا بحث عرضنا فيه أنماطًا نحوية تعد (مِنْ فَرائدِ الاستعمالِ اللُّغويِّ للإمامِ عليٍّ (عليه السلام) في نهج البَلاغة) في إشارة إلى نقد القواعد النحوية التي بُنِيتْ على استقراء ناقص، وتصحيح بعض ما تقرَّر من أحكام نحوية مستنِدين بذلك إلى كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في نهج البلاغة، فهو نصٌّ عربيٌّ فصيحٌ فريدٌ في لغته وتراكيبه.

وقد تناولنا في هذا البحث المسائل

الآتية:

المسألة الأولى: التنغيم وأثره في قبول بعض التراكيب.

المسألة الثانية: وقوع (حيث) شرطية من دون اقترانها بـ (ما).

المسألة الثالثة: جواز خروج (فوق) عن الظرفية إلى الجر بـ(الباء) الزائدة.

المسألة الرابعة: جواز استعمال (ما) بعد (شتان) واستعماله في الأمور المعنوية.

ومن هنا جاء هذا البحث في مقدمة وأربع مسائل، وخاتمة أودعنا فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، والله تعالى نسأل أن تكون منه الإفادة بقدر ما بُذل فيه من الجهد إنّه ولي التوفيق والسداد.

المسألة الأولى: التنغيم وأثره في قبول بعض التراكيب:

الناظر في جهود علماء العربية المتقدمين يجد أنّ عنايتهم قد تركزت على تحليل الخطاب اللغوي المكتوب فراحوا يبينون دلالاته ومقاصده واستعمالاته؛ وأما نظرتهم للخطاب الشفاهي فتكاد تكون هامشية أو ليست بالأهمية التي جعلوها للمدون اللغوي، على أنّنا لانعدم جهودًا في التحليل الصوتي لمقاصد الخطاب العربي، فمن ينظر فيما وضعوه من مصنفات قد يجد على نحو الاستدلال شواهد على معرفتهم بأهمية السياق اللغوي الذي انطلق منه الكاتب أو المُلقي في اختياراته وبناء تراكيبه وانتقاء مفرداته.

إنّ الكشف عن مكامن النص المدون واستجلاء ما فيه من مقاصد ومعان قد يكون بحاجة أحيانًا إلى معرفة سياقات القول والظروف المحيطة بالنص، ومن هنا وقف علماء العربية في ضوء ما وضعوه من

أسس وقواعد على تسجيل الأحداث المحيطة بالمدونات اللغوية التي شرحوها، بل قد يفسرون بعض التراكيب النحوية والاستعمالات اللغوية بالنظر إلى قائلها أو منشئها ولاسيما إذا كان النص مشكلًا بحاجة إلى إيضاح قصرت قواعد اللغة عن بيان مقاصد المتكلم فيها، من ذلك ما قاله سيبويه في باب الأمر والنهي: ((وتقول: زيداً قَطعَ اللهُ يدَه، وزيداً أَمَرَّ اللهُ عليه العيشَ، لأنّ "معناه معنى" زيداً لِيَقطعِ اللهُ يده))[٢]، وأكد ذلك في موضع آخر فقال: ((وكذلك: سير عليه ليلاً ونهارًا، إذا أردت ليلَ ليلِتك ونهارَ نهارِك، لأنَّه إنّما يُجْرَى على قولك: سير عليه بَصراً، وسير عليه ظَلامًا، إلّا أن تريدَ "معنى" سير عليه ليلُ طويلُ ونهارُ طويلُ))[٣] على أنّ سيبويه استعمل عبارة (الترنم ومد الصوت) للدلالة على ما يؤديه التنغيم من وظائف دلالية في الجملة العربية؛ إذ قال: ((اعلم أنّ المندوب مدعو ولكنّه متفجع عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف؛ لأنّ الندبة كأنّهم يترنمون فيها؛ وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النداء))[٤].

وكان ابن جني قد تناول التنغيم في مواضع من كتابه الخصائص، من ذلك قوله: ((وقد حذفت الصفة ودلّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون

في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا، فنزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك))[٥]؛ ولست ههنا في معرض استعراض أقوال النحويين في التنغيم وأثره في توجيه المعنى وإن كان عدد من المحدثين يجزم بعدم وروده في التراث اللغوي القديم مثل الدكتور تمام حسان.

على حين أنّ للدكتور رمضان عبد التّواب رأيًا يؤكد فيه أنّ القدماء أشاروا إلى بعض آثار التنغيم، ولم يعرفوا كنهه، غير أنّنا لا نعدم عند بعضهم الإشارة إلى بعض آثاره في الكلام للدّلالة على المعاني المختلفة[٦].

وهكذا يظهر لنا أنّ التنغيم واحد من الأدوات التي استعان بها علماء العربية في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية كان الوقوف عند حدود المكتوب قاصرًا عن تبيين المراد منها.

وبذا فإنّ التعويل على الأداء الصوتي ومعرفة سياق الحال النصي وقت إلقائه أو إنشائه كفيل بفك بعض الرموز اللغوية في التركيب النحوي، وبيان دلالتها وما توحي به من معان؛ إذ إنّ الاكتفاء بالصورة الخطية للمدون قد يبقى قاصرًا عن تفسير ما ورد فيه من استعمال

نحوي فريد، ومن ذلك ما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «لَقَدْ حَمَلْتُكُمْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ الَّتِي لاَ يَهْلِكُ عَلَيْهَا إِلّا هَالِك مَنِ اسْتَقَامَ فَإِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ زَلَّ فَإِلَى النَّارِ»[٧].

اللافت في تعبير الإمام (عليه السلام) تطابق الوحدة اللغوية بين المسند والمسند إليه باستعمال أسلوب القصر، وما ذلك إلّا مظهر من مظاهر الاكتفاء بمد الصوت باللفظ نفسه والاستعانة بما يشتق منه لتحقيق دلالة الانسجام الدلالي، فضلًا عن الانسجام المعنوي، وكل ذلك من أجل الوقوف عند دلالات هذا الاستعمال السياقي المتحقق من التنغيم وأثره في اتساقية التراكيب.

إنّ النص العلوي يرفد اللغة بنمط تركيبي واسع الدلالة ومكتنز المعاني بنحو من الإيجاز معتمدًا على القرائن الصوتية التي ترافق النص وقت الخطاب، فالوقوف عند لفظة (هالك) وقفة بصوت شديد يعطي للمفردة جرسًا صوتيًا يوحي بشدة معنى الهلاك فيها، ويتسق السياق الذي وردت فيها هذه اللفظة، وقد التفت لهذا وصرح بدلالتها عدد من شراح نهج البلاغة، فقد قال البحراني: ((أي لا يهلك من مخالفته إلّا أعظم هالك كما تقول: لا يعلم هذا الفن من العلم إلّا عالم، أي من بلغ الغاية من العلم))[٨]، وأكّد هذا المعنى الشيخ حبيب الله الخوئي؛ إذ قال: ((من بلغ الغاية في الهلاك فالتنكير لقصد النوع))[٩].

يتضح ممّا تقدم أن تنكير لفظة (هالك) وقوة الوقف عندها صوتيًّا أعطى دلالة التمكّن والمبالغة في بيان صفة الهلاك فيمن قصدهم الإمام (عليه السلام) مع تطابق دلالة الهلاك بين المسند والمسند

إليه، إذ إنّ من معاني مادة (هلك) الفساد[١٠]، ولمّا كانت تلك الدلالة ظاهرة جلية لسنا بحاجة إلى تقدير صفة، كما ذهب النحويون في قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[١١]؛ فقد حملوا النص على التأويل والتقدير والمبالغة في ذلك؛ لذا قال أبو حيّان الأندلسي: ((والتفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلّا المصدر المؤكد؛ فإنّه لا يكون فيه، ولذلك تؤول قوله تعالى ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ على حذف الوصف، أي: ظنًا ضعيفًا))[١٢]؛ وأشار المرادي إلى ما هذا سبيله، فقال: ((وأمّا قوله ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾، فمتأول على حذف الصفة، أي: إلّا ظنًا ضعيفًا))[١٣].

وقد جاء هذا التركيب في كلمات الإمام (عليه السلام) في موضعين آخرين؛ إذ قال: «وَدُعِيتُمْ إِلَى اَلْأَمْرِ اَلْوَاضِحِ فَلاَ يَصَمُّ عَنْ ذَلِكَ إِلاَّ أَصَمُّ وَلاَ يَعْمَى عَنْهُ إِلَّا أَعْمَى»[١٤].

إن ورود هذا النمط التركيبي في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي هو أفصح الناس لسانًا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دليل على شيوع هذا الاستعمال في كلام العرب وإن لم نقف عليه في غير كلامه، ولو تتبعناه لوقفنا على أمثاله، إذ إنَّ لغة أيِّ فرد هي صورة لمظاهر المجتمع الذي ينشأ فيه، وهي مزيج من الاستعمالات الشائعة في ذلك العصر[١٥]، لذا فلا سبيل إلى ردِّه أو تضعيفه، بل الأولى قبوله والقياس عليه؛ لأنّ عدم الاعتماد على هذا الكلام يفضي إلى حرمان النحو من رافد كبير للشواهد النحوية، والاستدلال به ((يُغني اللغة؛ إذ يمدُّها بفيض غزير من الاستعمالات وبمختلف الأساليب؛ لعلاقتها

الوثيقة باللهجات العربية))[١٦]، وأن كلامه (عليه السلام) مما لا نقاش في فصاحته وموافقة كلامه لمبادئ علماء العربية في شرائط الاحتجاج، ولعل ما ذكره ابن جني يُغني القول بذلك، فقد أشار إلى أنَّ ما يرد عن العربي الموثوق بفصاحته شيء لم يُسمع من غيره أُخِذَ به مالم يخالف قياسًا موجودًا[١٧]، وإن خالف هذا الكلامُ الجمهورَ فالعبرة بفصاحة لسان العربي وقوة بيانه[١٨]، بل يُقبَل ما جاء به هذا العربي الفصيح وإن تعارض مع قياس آخر[١٩]، لهذا كله نرى صحة هذا التركيب فضلًا عن أنه يثبت عدم صحة القول القاضي بتقدير، كما ذهب إليه جملة من علماء العربية في ضوء تفسيرهم لآية الظن، فحمل التركيب القرآني على ما ورد من نظائره في كلام الأمير، وما استدللنا به صوتيًّا أولى من الخوض في التقدير والتأويل والحذف.

المسألة الثانية: وقوع (حيث) شرطية بلا (ما):

(حيث) ظرف مكان مبني على الضم في أكثر الكلام[٢٠]، وقد يرد للزمان أيضًا[٢١]، وهو ملازم للإضافة إلى الجمل سواء أكانت اسميةً أم فعليةً[٢٢]، وإضافته إلى الفعلية أكثر[٢٣]، وهو في تلك الإضافة مخالف لِما يماثله لهذا بُني لخروجه عن بابه، وقيل: إنَّ الذي أوجب بناءه وقوعُه على الجهات الست وعلى كلِّ مكانٍ فأُبهِمَ فضارعَ بإبهامه في الأمكنة (إذ) المبهَمة في الدلالة على الأزمنة الماضية كلِّها[٢٤].

ومن هذه المضارعة في الإبهام للحرف (إذ) اتصل الشرط بـ(حيث) واستوجبت شرطيتها اقترانها بـ(ما) المبهمة، قال سيبويه: ((ولا يكون الجزاء في "حيث"، ولا في "إذ" حتى

يضم إلى كل واحد منهما "ما"))[٢٥].

ويعلل النحويون سبب إضفاء معنى الشرطية على (حيث) بعد دخول (ما) عليها هو أنّها تحولت من التخصيص المتأت من إضافتها إلى الجمل بعدها إلى الإبهام وهو ما يكون عليه الشرط[٢٦]، فـ(حيثُ) تضارع (إذْ) بوجوب إلحاق (ما) بها لكي تكون أداة شرطية جازمة، وتخالفها في أنّ (إذْ) أداة حرفية، و(حيثُ) أداة اسمية ظرفية مبهمة، قال المبرّد: ((وحيثُ اسم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه. فـ "حيثُ" في المكان كـ "حين" في الزمان فلمّا ضارعتها أُضيفت إلى الجمل، وهي الابتداء والخبر، أو الفعل والفاعل. فلمّا وصلتها بـ "ما" امتنعت من الإضافة فصارت كـ "إذْ" إذا وصلتها بـ "ما"))[٢٧].

وهكذا يبدو أنّ النحويين يشترطون إلزام الشرطية بـ(حيث) هو إلحاق (ما) المبهمة بها لتضارع بذلك الحرف (إذ)، فتحمل بتلك الدلالة معنى الشرط، لكن الوارد في كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة يدحض ما ذهب إليه النحويون في إلزام دخول (ما) على (حيث) كي يتحقق معنى الشرطية، إذ قال (عليه السلام) مخاطبًا معاوية: «**وَحَيْثُ تَنَاهَتْ بِكَ أُمُورُكَ، فَقَدْ أَجْرَيْتَ إِلَى غَايَةِ خُسْرٍ، وَمَحَلَّةِ كُفْرٍ**»[٢٨]؛ فقد فارق الظرفَ (حيثُ) (ما) المبهمة التي اشترط النحويون ملازمتها له وتحوّله معها إلى الدلالة على الظرفيَّة المكانيَّة مقصودًا بها المُجازاة، بعد أن كانت تدلّ على الظرفيَّة المكانيَّة فقط، وما ذلك إلّا مظهر من مظاهر إعطاء السلطة التقديرية للبنية النصية في تشخيص الدلالة القصدية للأدوات

(الاسمية أو الحرفية)، وهذا ما أجاز المجازاة بـ(حيث) من دون الركون إلى استعمال (ما) المبهمة معها؛ إذ إنّ السياق هو الكاشف الحقيقي عن أسلوب الشرط بوجود الأداة من عدمه؛ لتحقق مبدأ السببية بين السبب والمسبب، وهذا ما يجعلنا نجد تراكيب ذات أبنية شرطية من دون وجود أداة تحكم الجمل؛ وهو أمر لم يجزه النحويون لكن وروده في كلام الإمام (عليه السلام) دحض حجتهم وأبطل ما تكلفوه؛ لوروده في أعلى النصوص فصاحة بعد القرآن الكريم وكلام نبيه الأمين (صلّى الله عليه وآله وسلّم).

٢٠٨ **المسألة الثالثة: جواز خروج (فوق) عن الظرفية إلى الجر بـ(الباء) الزائدة:**

(فوق) ظرف مكان مبهم وهو من أسماء الجهات المبنية حينًا والمعربة أحيانًا أخرى؛ فيبنى على الضم إذا قطع عن الإضافة ونوي معناه دون لفظه؛ نحو: نزل القوم وبقيت فوقُ، وهو هنا مبني على الضم في محل نصب، ويكون معربًا منصوبًا في غير ذلك كأن يكون مضافًا ومعنًى؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا﴾[٢٩]، وهو هنا منصوب وعلامة نصبه الفتحة. وهذا ما لا خلاف فيه بين النحويين ولكنهم اختلفوا فيما يدخل عليه من حرف جر بين محافظة على الظرفية أو الخروج عنها؛ وفي هذا الصدد قال سيبويه: ((وتقول: "أخذتنا بالجود وفوقه"؛ لأنه ليس في كلامهم وبفوقه). ومعنى هذا الكلام: أخذتنا السماء بالجود من المطر، وبمطر فوق الجود، ولم يجز جر "فوق" عطفا على "الجود"؛ لأنّ العرب لا تكاد تدخل الباء على "فوق"؛ لا يقولون: "أخذتنا بفوق الجود" إنما يقولون: "أخذتنا

بمطر فوق الجود"، ولو جررت لجاز، وليس الاختيار))[٣٠]؛ فجعل سيبويه الداخل في حكم المضاف وهو جائز عنده.

وذكر ابْن مَالك وهو ما نقله عنه السيوطي من ((أَنّ (فَوق) و(تَحت) لَا يتصرفان أصلًا، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَنَصّ على ذَلِك الْأَخْفَش، فَقَالَ: اعْلَم أَن الْعَرَب تَقول فَوْقك رَأسك وتحتك رجلاك لَا يَخْتَلِفُونَ فِي نصب الفوق والتحت؛ لأَنّهم لم يستعملوهما إِلَّا ظرفين أَو مجرورين بـ(من)، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[٣١]، وَقَالَ تعالى: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[٣٢]، وَقد جَاءَ جر فَوق بـ(على) فِي قَوْله:

فأقسم بِاللهَّ الّذي اهتَزَّ عَرْشُهُ... على فَوْق سَبْع... .

وبالباء فِي قَوْله:

لستَ رهْنًا بفَوْق مَا أَسْتَطِيعُ... وَكِلَاهُمَا شَاذ))[٣٣]؛ فجعل الأخفش ذلك من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وإن ورد في كلام العرب شعرًا فهو منظور إليه من باب الضرورة لا أكثر.

وذهب أحمد بن يحيى ثعلب إلى ما ذهب إليه الأخفش فقال: ((إنّهما سواء لا فرق ترتيبهما بالنصب، وقد تصرف فيهما (بمن)... وشذ الجر بالباء في... قول سحيم: فشبهنني كلبًا ولست بفوقه... ولا دونه أن كان غير قليل))[٣٤].

وهكذا يظهر لنا أنّ (فوق) وما يحمل عليها من ظروف الجهات تتصرف بجرّها بـ(من)؛ قال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾، ولا تجر بالباء، ولذلك قال سيبويه في قولهم "أخذتنا - يعني السماء - بالجود وفوقه": لا يجوز إلّا الحمل على المعنى؛ لأنَّ فوق لا تجر بالباء، إنما تجر بمن، والمجرور بها الذي هو "بالجود" وقع حالًا، فله موضوع

من الإعراب غير الظرفية[٣٥]؛ ((لأنّ الباء زائدة فلا عبرة بدخولها، وأمّا جرّ (فوق)، و(تحت) بمن في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، و﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، فقد عرفت أنّ الجر بـ(من) لا يخرج الكلمة عن الظرفية، وقد فصل ابن عصفور الأمر في كلمة (فوق) كما فصل ذلك في كلمة (دون) فقال: لما عدد الظروف التي لا تتصرف: وفوقك إذا أريد بها علو المرتبة في صفة من الصفات، وعلل ذلك بما علل به كلمة دون، ومقتضى كلامه أنّها إذا أريد بها العلو الحسي قد تتصرف، وهذا خلاف ما قد عرف أنّه من لغة العرب))[٣٦].

وعلى هذا الأساس فإنّ مسألة الجر لـ(فوق) باختلاف حروف الجر يعمل على إعطائها دلالات متنوعة في سياق جملتها، وهذه الدلالات تتنوع بين الظرفية والسياقية الخارج إليها هذا الظرف في أصل وضعه، وإن عدَّ النحويون دخول الباء و(على) عليه من الشاذ في الاستعمال الفصيح لكن الوارد في كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة يدحض ما ذهب إليه النحويون في إلزام دخول (من) على (فوق) كي يتحقق معنى الظرفية فيها؛ إذ قال (عليه السلام): «وَتَقَدَّمَتْ فِي الدِّينِ فَضِيلَتُهُ بِفَوْقِ أَنْ يُعَانَ عَلَى مَا حَمَّلَهُ اللهُ مِنْ حَقِّهِ»[٣٧]، وقال (عليه السلام): «ولَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ»[٣٨].

وفي ضوء ما ذكره الإمام (عليه السلام) يتبيّن لنا أنّ الاستقراء كان ناقصًا والتأويل لما خالف ما عليه النحويون كان متكلّفًا؛ وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نؤسس لقاعدة نحوية جديدة لم ترد في استعمالات النحويين وتمثيلاتهم تتجسّد بدخول حرف الجر الباء على الظرف (فوق) استنادًا لكلام الإمام بعد أن عُدّ

وورود ذلك من الشاذ في كلام العرب وأشعارهم التي قد تخضع للضرورة الشعرية بما ينسجم والوزن الشعري لكن وروده في منثور الكلام ومتسعه يكون غير خاضع لشيء من ذلك، لذا يعدّ حجة داحضة فضلًا عمّن قاله وهذا ما لا يخفى بمكانٍ.

المسألة الرابعة: جواز استعمال (ما) بعد (شتان) واستعماله في الأمور المعنوية:

(شتان) اسمُ فعلٍ معناه: البعدُ المفرط[٣٩]، أي: ((ما أشدّ الافتراق))[٤٠]، وهو مأخوذ من الشَّت: وهو الافتراق والتباعد بين شيئين، تقول: شتّان زيدُ وعمرو[٤١].

وقد نسب عدد من اللغويين والنحويين إلى الأصمعي منعه ورود (ما) بعد (شتان)، فلا يجوز عنده القول: شتّان ما بين زيد وعمرو[٤٢]، ذلك أنّه يرى أنّ (شتان) مثنى (شتَّ)، وهو المتفرق، وهو خبر لما بعده[٤٣]، واحتج لمذهبه بأمرين: أحدهما كسر نونه في لغة. والآخر: هو أنّ المرفوع بعده لا يكون إلّا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعًا، ولو كان بمعنى افترق لجاز ورود فاعله جمعًا[٤٤].

وقد اعترض النحويون على مذهب الأصمعي بشيئين: أحدهما أنّ كسر نونه لغة، والفتح هو اللغة الفصحى. والآخر هو أنّه لو كان: خبرًا لجاز تأخره عن المبتدأ[٤٥]، هذا فضلًا عن كثرة الشواهد الشعرية التي ورد فيها (شتان) متبوعًا بـ(ما)[٤٦]، من ذلك قول الشاعر:

لشتّانَ ما بينَ اليزيدين في النّدى
يزيدِ سليمٍ، والأغرِّ بن حاتم

وهو عند الأصمعي ليس بحجة؛ أنّه مولد[٤٧]، على أنّ الشواهد الشعرية الناقضة لما رآه الأصمعي كثيرة[٤٨].

وقد حاول علماء العربية تأويل

(ما) في نحو: شتان ما بين زيد وعمرو، فعدّها بعضهم موصولة أو زائدة[٤٩]، وخلص الرضي إلى رأي مفاده أنّه إذا كان (شتان) في قولنا: شتان ما بين الزيدين ((بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين، وهما: البخل والجود، لكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركًا فيها، وهو ضد المقصود، فنقول: إنّما جاز: شتان ما بينهما، على أنّ شتان بمعنى: بعد؛ لأنّه لا يستلزم فاعلين فصاعدًا، و(ما) كناية عن البون أو المسافة، أي: بعد ما بينهما من المسافة أو البون، ويجوز أن تكون (ما) زائدة، كما كانت من دون (بين)، وشتان بمعنى بعد ويكون (بين) فاعل شتان، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٥٠] قال: بينكم مسند إليه، لكنه لم يرتفع، استنكارًا لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله))[٥١].

ولقد قيّد الزمخشري دلالة (شتان) في التفريق بين المعاني والأحوال[٥٢]، ووافقه الأستاذ عباس حسن من المحدثين، فرأى أنَّ ((الصحيح الفصيح في (شتان) أنْ يكون الافتراق خاصًّا بالأمور المعنوية، كالعِلم، والفهم، والصلاح))؛ لكن هذا الكلام مردود بما جاء في نهج البلاغة، إذ استعمله الإمام (عليه السلام) في موضع واحد في التفريق بين عملينِ، والأعمال ليست معنوية خاصة؛ بل منها المعنوية ومنها الحسيَّة، فقال (عليه السلام) في كلماته القصار: «شَتَّانَ مَا بَيْنَ عَمَلَيْنِ: عَمَلٍ تذهَبُ لَذَّتُهُ، وَتَبْقَى تَبِعَتُهُ، وَعَمَلٍ تَذْهَبُ مَؤُونَتُهُ وَيَبْقَى أَجْرُهُ»[٥٣].

الناظر في كلام الإمام (عليه السلام) يجد أنّ تركيب شتان مع ما بعدها يدل على افتراق دلالة شتان عمّا وضعت له في أصل وضعها واكتسابها دلالة جديدة يحكمها

السياق النصي الذي وردت فيه ألا وهو استعمالها في الأمور غير المعنوية بعد أن قصر النحويون استعمالها على ذلك، وهذا ما يعد أمرًا مردودًا لما ذكرناه من أنّ السياق هو الكاشف الحقيقي لما تدل عليه التراكيب والصيغ من وظائف في أبنيتها؛ وهذا ما يجعلنا أن نوسع من دائرة الاستعمال لهذا التركيب (شتان ما) ليشمل الأمور المعنوية وغيرها في الاستعمال بعد وروده في كلام من لا يمكن أن ينكر كلامه لبلاغته وعلوّ مقامه.

فضلًا عن أنّ وجود (ما) بعد (شتان) أعطى للنص دلالة الشمول والعموم، وكأنّ الإمام (عليه السلام) يُومئ بقصد العملين إلى أي عملين كانا، ولو قال الإمام: شتان بين عملين، لَلِمحنا في هذا التركيب المفترض دلالة التخصيص التي لا تتفق ودلالة النص المراد به العموم والشمول والسعة في الاستعمال.

ولو مضينا أبعد من ذلك في التحقيق لوجدنا أنّ دلالة العموم التي جاءتنا من (ما) هي دلالة صوتية، فضلًا عن كونها تركيبية نحوية؛ وذلك لما في ألف (ما) من مدٍّ في الصوت ممَّا يجعله متسقًا والإبهام والعموم والشمول؛ لذلك تأتي نكرة تامّة وصفًا، وتأتي في التعجّب وغير ذلك؛ فناسب هذا الدلالة المتوخاة من ذلك التركيب.

إذن ليست القضية من باب المنع والجواز وإنّما لكل تركيب ملمح سياقي يقضي إلى دلالة معينة تتناسب وقصدية المتكلم فيما يرمي إليه وإلّا لما تنوعت التراكيب واختلفت المقاصد وتعددت الوجوه تحقيقًا لمبدأ التحرر من قيود الاستعمال.

الخاتمة

لقد توصل البحث إلى جملة من النتائج تفصح عما خالف به

النحويون أو لم يجيزوه قياسًا بعد أن كان واردًا في أعلى النصوص فصاحة بعد القرآن الكريم ألا وهو نهج البلاغة لأمير المؤمنين (عليه السلام)، وهذه النتائج هي:

١- أشار البحث ما إلى التنغيم من أهمية في تحقيق الدلالة الاتساقية ولاسيما بتكرار اللفظ نفسه بين المسند والمسند إليه، وفي حال مفارقة الأصل إلى الارتكان والتعويل على التكرار هنا نجد قوة تنغيمية تحقق دلالة قصدية، وهذا ما تجسّد بينًا في قول الإمام (عليه السلام).

٢- أجاز البحث المجازاة بـ(حيث) من دون حاجة إلى (ما) المبهمة بالاستناد إلى كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في غير الضرورة، وهو أمر يدل على أنّ الإبهام الذي فيها يوازي بدرجته ما عليه الحرف (إذ)، لذا حملت على أدوات الشرط.

٣- أثبت البحث بالدليل القاطع أنّه يجوز جر الظرف (فوق) بالباء، وبذا تخرج عن الظرفية بعد أن قصر النحويون جرها بـ(من) و(على) وقصر الأمر فيها على الظرفية دون سواها؛ لذا أثبت البحث أنّ الأمر فيه غير مقصور على شيء دون آخر.

٤- تبيّن للبحث أنّه يجوز استعمال (ما) بعد (شتان) في الأمور المعنوية بعد أن قصر النحويون الأمر فيه على الأمور العينية الحسّية دون غيرها، فضلا عمّا تحققه (ما) من دلالة الإبهام والشمول والعموم لما في ألفها من مدٍّ للصوت يتناسب وسياق التركيب المستعمل في كلام الإمام (عليه السلام).

الهوامش والإحالات:

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: ١/ ٢٣.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٤٢.

(٣) كتاب سيبويه: ١/ ٢٢٦.

(٤) كتاب سيبويه: ٢/ ٢٢٠.

(٥) الخصائص: ٢/ ٣٧٣.

(٦) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ١٠٦.

(٧) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٧/ ٢٨٥.

(٨) شرح نهج البلاغة (البحراني): ٣/ ٣٢٤، وينظر: توضيح نهج البلاغة: ٢/ ٢٣٨.

(٩) منهاج البراعة: ١٠/ ١٠٨.

(١٠) ينظر: المفردات في ألفاظ القرآن: ٨٤٤ (هلك).

(١١) سورة الجاثية: ٣٢.

(١٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٨/ ١٧٤، وينظر: شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: ٣/ ١٢٣٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٢٥٢.

(١٣) الجنى الداني في حروف المعاني: ٥١٤، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨١٩.

(١٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٠/ ٣٠.

(١٥) ينظر: الرواية والاستشهاد: ٢٧٣، ولغة الشعر العراقي المعاصر، عمران خليل الكبيسي: ١٨.

(١٦) الشواهد والاستشهاد: ٢٢٥.

(١٧) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٢٣- ٢٧.

(١٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٨٥، والاقتراح: ١٢٠.

(١٩) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٧.

(٢٠) يُنظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٣، والأصول في النحو: ٢/ ١٤٣- ١٤٤، وشرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ٢٣٢، ومعاني النحو: ٢/ ١٨٢.

(٢١) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٤/ ٩١- ٩٢، ومغني اللبيب: ١٧٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٩.

(٢٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٣٧، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٨٠٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٥٥- ٥٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٩- ٢١٠.

(٢٣) يُنظر: مغني اللبيب: ١٧٧.

(٢٤) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٧٨، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٤/ ٩١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٥٦- ٥٧.

(٢٥) كتاب سيبويه: ٣/ ٥٦، وينظر: المقتضب ٢/ ٤٥، والأصول في النحو: ٢/ ١٥٩، والمقتصد ٢/ ١١١١، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٩٠، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٩٤، وحاشية الصبان: ١/ ٢٢٣، والنحو الوافي: ٤/ ٤٢٧.

(٢٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٨، والمقتضب: ٢/ ٥٥، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٢١، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٢٧.

(٢٧) المقتضب: ٢/ ٥٣.

(٢٨) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٦/ ٦.

(٢٩) سورة يوسف: ٣٦.

(٣٠) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٣٤٦.

(٣١) سورة النَّحْل: ٢٦.

(٣٢) سورة الْبَقَرَة: ٢٥.

(٣٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٢٠٠- ٢٠١.

(٣٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١٤٥١، والبيت ذُكر في الشعر والشعراء منسوبًا إليه: ١/ ٣٩٦.

(٣٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٨/ ٦٠.

(٣٦) شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٤/ ٢٠٢٠.

(٣٧) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد):

(٣٨) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد):

(٣٩) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٣٢، والنحو الوافي: ٤/ ١٤٢.

(٤٠) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٩٠.

(٤١) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٣٧.

(٤٢) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٠٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٦٩٩ (شت)، والمفصل في علم العربية: ١٦٣،

وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٦٠، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٠٤، والمزهر في علوم اللغة: ١/ ٢٥٢.

(٤٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٠٤.

(٤٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣.

(٤٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣.

(٤٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣، والمفصل: ١٦٣، ولسان العرب: (شت) وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٠٤.

(٤٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣، وخزانة الادب: ٦/ ٢٧٦.

(٤٨) ينظر: لسان العرب، مادة: (شت).

(٤٩) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٤٩٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣، والنحو الوافي: ٤/ ١٥٨.

(٥٠) سورة الأنعام: ٩٤.

(٥١) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٠٣ (والنص القرآني من سورة الأنعام الآية: ٩٤).

(٥٢) ينظر: المفصل: ١٦١، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٢٨٣.

(٥٣) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٢٠/ ٨٧.

مصادر البحث ومراجعه:

* القرآن الكريم.

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م.

٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن القاسم المراديّ (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت.

٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عُمَر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٧- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ت.

٨- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق، ط ٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الأمير، قم المقدسة، د. ط، ١٣٨٢م.

١٠- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد

وتكميل المقاصد): محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢ هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، د. م، ط ١، ١٩٩٦م.

١١- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترابادي (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عُمَر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

١٢- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٣- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب، مصر، ط٢، ١٣٨٥ هـ.

١٤- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٥- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

١٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة التراث العربي، الكويت، د. ت.

١٧- مفردات ألفاظ القرآن: العلامة الراغب الاصفهاني (ت: ٤٢٥ هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، مطبعة كلبرك، قم المقدسة، ط٦، ١٤٣١هـ.

١٨- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الاسلامية، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٩- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي (ت: ١٣٢٤هـ)، تصحيح: السيد إبراهيم الميانجيّ، المطبعة الإسلامية، طهران، د.

ط، ١٤٠٠هـ.

٢٠- النحو الوافي: الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، د. ت.

٢١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، الأجزاء الثلاثة الأول، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، الأجزاء الأربعة الأخر.

Editors Board

Prof. Dr. Salah Mahdi Al- Fartousi
University of Rotterdam-Holland

Prof. Dr. Abdul Ali Safih al-Tai
Advisor to the Ministry of Education
France

Prof. Dr. Jawad Kazem Al -Nasrallah
University of Basra- College of Arts

Prof.Dr. Abdul Hussain Abdul Rida Al Omari
University of Dhi Qar- College of Arts

Prof. Dr. Hussein Ali Al-Sharhani
Dhi Qar University- College of Education
for Human Sciences

Prof. Dr. Mohamed Hassanein Al-Naqawi
University of Bahaauddin- Pakistan

Prof. Dr. Mustafa Kadhim Shgedl
College Of Arts/Baghdad University

Asst. Prof. Dr. Nieamah Dahsh Farhan Al- Taee
University of Baghdad
College of Education Ibn Rushd

Asst. Prof. Dr. Ahmed Hussein Abdel Sada
University of Muthanna
College Of Education For Human Sciences

Dr. Haidar Hadi Khalkal Al Shaibani
Directorate of Education - Najaf Ashraf

Copy Editors (Arabic)

Asst. Prof. Dr. Karim Hamza Hamidi

Financial and Management
Ahmed Adnan Al-Muamar
Zaman Jaafar Kadhim

Copy Editors (English)
Hassanein Ali Abdul Amir Al-Tai

Design And Production
Ahmed Abbas Mahdi

Editor-In-Chief

Prof. Dr. Abbas Ali Hussein Al-Faham

University of Kufa- College of Education for Girls

Managing Editor

Prof. Dr. Hassan Hamid Fayyad

College of Basic Education - University of Kufa

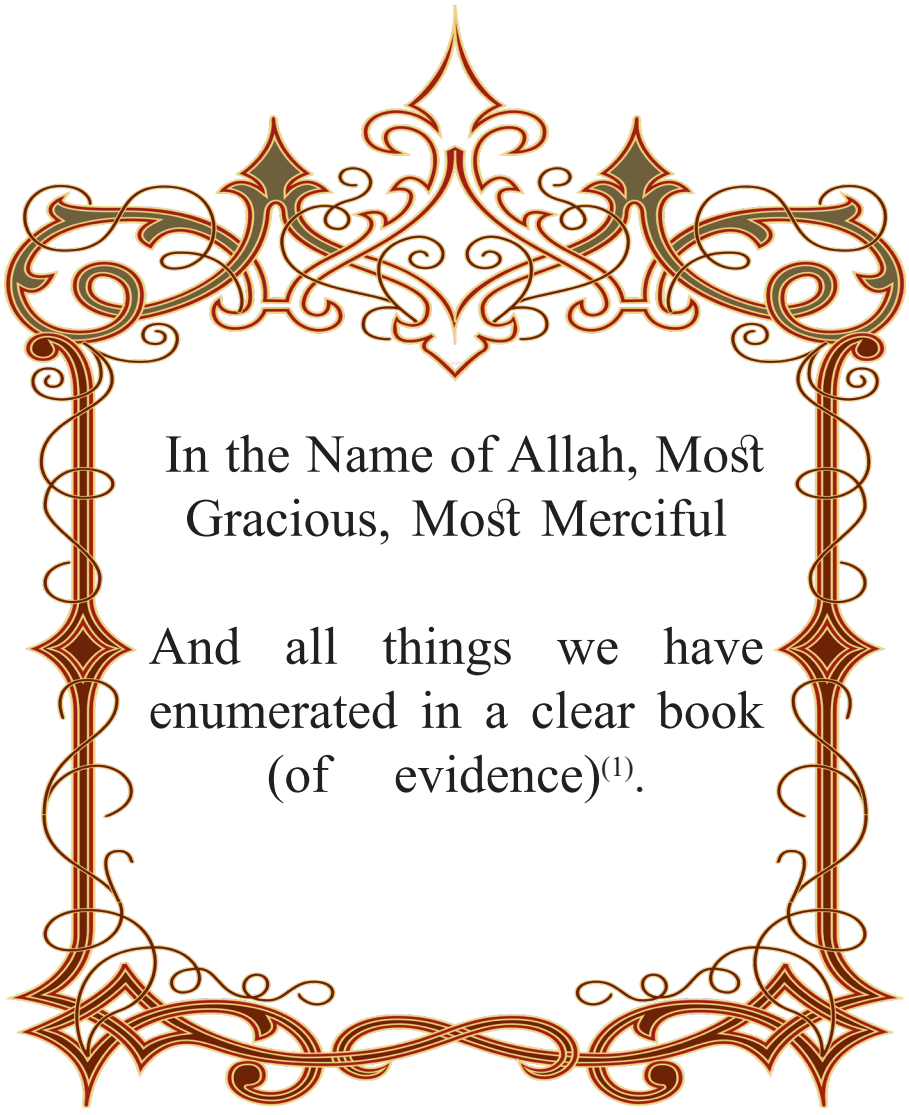

In the Name of Allah, Most Gracious, Most Merciful

And all things we have enumerated in a clear book (of evidence)[1].

1- Abodullah Yussif Ali, The Holy Quran, Text Translation and Comment,(Kuwait: That El-salasil,1989) , Iyat 12,Sura,Yasin.

Al-MUBEEN

Quarterly Adjudicated Journal

Concerned with the Sciences of Road of Eloquence
(Nahj Albalagha) and the chronicle of Imam Ali (a.s)
And his thought

Issued By

General Secretariat of the Holy Al-hussien Shrine

Nahjul Balagha Sciences Foundation

Licensed by

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Reliable for Scientific Promotion

Eighth Year. Eighteen Edition

Ramadan 1444 AH April 2023 AD